

إجمال الإصابة في أقوال الصحابة

وجوابه أن الرد إلى أ والرسول إنما يكون إذا كان الحكم المطلوب موجودا في الكتاب أو السنة وحينئذ متى عدل عنهما كان تركا للواجب فأما إذا لم يوجد ذلك في الكتاب ولا في السنة منصوصا عليه فلا يكون في الرجوع إلى أقوال الصحابة ترك للواجب والقول باتباع مذهب الصحابي مشروط بعدم معارضته للكتاب أو السنة إلا في تخصيص أو حمل على أحد المحملين على ما في ذلك من الخلاف كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وأيا إذا كان الرجوع إلى أقوال الصحابة مدلولا عليه بالنسبة كما تقدم أو باستنباط من ثناء الله عليهم في الكتاب وتفضيلهم لا يكون الرد إليهم منافيا لمدلول الآية .

وإلى هذا يرشد قول إمامنا الشافعي فيما روينا عنه من طريق عبد الله بن محمد الفريابي قال سمعت محمد بن إدريس الشافعي C ببیت المقدس يقول سلوني عم شئتم أخبركم به عن كتاب الله وسنة رسول الله A قال فقلت إن هذا لجريء ما تقول أصلحك الله في المحرم يقتل الزنبيور فقال نعم بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وحدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة B ه عن النبي A قال اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر B هما .

وحدثنا سفيان عن مسعر عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر B هما أمر المحرم بقتل الزنبيور (أ ه)